

الإبهام : معناه وتفسيره : كم نموذجاً

بقلم : الشاذلي الهيشري

يتحدث النحاة عن الإبهام في مواطن عدة من مؤلفاتهم ضمن مقولات نحوية مختلفة. فهم يتحدثون عنه في الإعراب ومعانيه⁽¹⁾ وفي التنكير⁽²⁾ وفي الأسماء المبنية⁽³⁾ وفي الحروف⁽⁴⁾ وفي الظروف والأسماء الملازمة للإضافة⁽⁵⁾ وفي الموصولات⁽⁶⁾ ... ويبدو أن الإبهام في هذه المواطن يتراوح بين مفهومين : عام واصطلاحي. فما الإبهام ؟ وما صلته بالنظام

(1) انظر مثلاً تعريف النحاة للتمييز، والتمييز يشبه الحال في رفع الإبهام، شرح الفصل ج 2 / 70.

(2) «الاسم النكرة مبهم لا يخصّ واحداً بعينه» الإنصاف في مسائل الخلاف ج 1 / 562.

(3) «الأسماء البهمة هذا وهذان وهذه وهاتان وهؤلاء وذلك وذانك وتلك وتانك وتينك وأولئك وهو وهي وهما وهم وهنّ وما شابه هذه الأسماء، الكتاب ج 2 / 77 - 78.

(4) «الحرف وحده لا معنى له أصلاً إذ هو كالعلم المنصوب بجنب شيء ليدل على أنّ في ذلك الشيء فائدة ما. فإذا أفرد عن ذلك الشيء بقي غير دال على معنى أصلاً، شرح الكافية ج 1 / 15.

(5) الظروف المضافة هي الظروف الدالة على الجهات الست : «فوق - تحت - أمام - قدام - خلف - وراء - تلقاء - حذاء - تجاه، وغيرها : «عند - لدن - لدى - بين - وسط - دون»... والأسماء الملازمة للإضافة من غير الظروف مثل : «شبه - نحو - غير - بيد - قيد - قاب - أي - بعض - كل - كلا - ذو - حسب».

(6) «الموصولات كلّها حرفية كانت أو إسمية - يلزم أن يقع بعدها صلة تبين معناها، شرح ابن عقيل ج 1 / 153.

النحوي القائم على الوضوح والبيان ؟ وإلى أي قسم من أقسام الكلام ينتمي المبهّم ؟ وما هي خصائصه الصوتية والصرفية والتركيبية والإحالية ؟

الإبهام العام :

يربط النحاة مفهوم الإبهام عامة بحاجة اللفظ الى اللفظ لقصوره مفرداً عن الإفادة. فالحروف جميعها مبهمة لحاجتها الى الاسم (حرف التعريف مثلاً) والفعل (حرف الاستقبال) والجملة (حرف النفي). ولكون الحرف «لا يدل على معنى إلا في غيره افتقر الى ما يكون معناه ليفيد معناه فيه»⁽⁷⁾. والفعل مبهم لاحتياجه الى معانٍ نحوية تقيده وتكمّله (الفاعلية المفعولية) وبدونها يكون ناقصاً فلا يتصرف ولا يعمل وهو معنى قول النحاة «ولا يجوز إخلاء الفعل عن الفاعل»⁽⁸⁾. فلا يتصور اكتفاء الفعل بنفسه ولو كان ذلك من وجهة علم الصرف وهو علم يُعنى بذوات الكلم المفردة وذلك لأن الفعل صيغة صرفية تتشكل من عناصر معجمية واشتقاقية وتصريفية لابدّ أن تتلاءم ومقتضيات تركيبه مع الفاعل.

ويتعذر أن يقع الاسم خارج التركيب، فأنّت على سبيل المثال حين تستعمل إسماً لا بدّ لك من أن تضعه في إحدى حالات الإعراب الثلاث، لأنّ في ذهنك بحكم الملكة اللغوية بُنى تركيبية راسخة لا بدّ أن ينتظم ذلك الاسم في إحداها فيكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً بحسب احتياجه أن يُخبر به أو يُخبر عنه.

وهذا يعني أنّ الكلام قائم على التركيب أي أنه محكوم في الأساس بقواعد النحو. والتركيب مبنيّ على العلاقات الوظيفية بين المكونات النحوية ولا تكون العلاقات دون افتقار المكونات الى تعالق بعضها ببعض.

(7) شرح الفصل ج 8 / 118.

(8) شرح الفصل ج 1 / 75.

وكلّ عنصر خارج التركيب الضروري له فهو في عداد المبهمات. غير أنّ العناصر اللغوية تتفاوت في درجة افتقارها الى التركيب. ويمثل تفاوتها هذا درجاتٍ في إبهامها، من ذلك أنّ الاسم الموصول أكثر إبهامًا من الفعل، والحرف أكثر إبهامًا من الاسم الموصول وهكذا ... ومن المؤكّد أنّ النحاة لم يطلقوا مصطلح الإبهام على جميع العناصر اللغوية بالرغم من احتياجها جميعًا الى التركيب، وحصره في قائمة مغلقة من الأسماء، من ضمّنها (كم). ففي آية درجة من درجات الاحتياج التركيبي استعمل النحاة مصطلح الإبهام ؟ ولماذا وسموا به طائفة من الأسماء دون غيرها من الأسماء والأفعال والحروف ؟

الإبهام الإصطلاحي :

يستعمل النحاة مصطلح (الإبهام) في مقابل مصطلح (التعيين) «المبهم ضدّ المفصلّ المعين كالمجهول ضدّ المعلوم»⁽⁹⁾ وهم يميّزون بينهما دلاليًا بنوع الإحالة المرجعية لكل منهما. فالمعّين ما انطبق عليه حدّ الاسم⁽¹⁰⁾ وهو الدالّ حقيقةً على مسماه مثل اسم الجنس، والاسم العلم والاسم الصفة. أمّا المبهم فهو ما اختصّ بالإحالة على المعنى العام المجمل أي أنه لا يدلّ على مسمّى معيّن، فهو خارج عن حدّ الاسم، مثل اسم الإشارة يشار به الى كل شيء، وضمير الغيبة يكتّى به عن الشخص واللائشخص من الجماد والحيوان. و(كم) يكتّى بها عن العدد قليلًا كان أو كثيرًا - مذكّرًا أو مؤنثًا، فخاصيتها المرجعية هي الإبهام في الجنس والمقدار⁽¹¹⁾.

(9) الأشموني - شرح الألفية ج 1 / 188 - 189.

(10) الكلمة «إن دلت على معنى في نفسها غير مقترنة بزمان فهي الاسم» ابن عقيل شرح الألفية ج 1 / 15.

(11) المرادي - الجني الداني في حروف المعاني ص 261.

ويلاحظ المتأمل في الاسم أن المعين منه أقلُّ احتياجاً الى التركيب من المبهم. فهل بين المفهوم الدلالي (الإحالي) والمفهوم الإعرابي (التركيبى) من علاقة ؟ لننظر أولاً في اسم معين، وهو بالأساس مُعرب، مثل (كتاب). إنَّ هذا اللفظ معبأ مرجعياً بالدلالة على مسمّى معيّن وهو مهيأً نحوياً لأن يكون في محلات الفاعلية والمفعولية والإضافة، وهو لا يختصّ بعامل معيّن لذلك لا يحتاج الى تركيب خاص يتقيّد به وهو بهذا الاعتبار اسم تام. وإذا نظرنا في إسم مبهم، وليكن ظرفاً غير منقطع عن الإضافة مثل (إذ)، فإننا نلاحظ أن (إذ) مرجعياً «تقع على الأزمنة الماضية كلها، مبهمّة فيها لا اختصاص لها ببعضها دون بعض»⁽¹²⁾. أما نحوياً فإنها تحتاج بالضرورة الى عامل هو الفعل، ووظيفتها مفعول فيه ولا بدّ أن تضاف الى الجملة الفعلية أو الاسمية إضافة احتياج «وهي مبنية لافتقارها الى ما بعدها من الجمل»⁽¹³⁾. ولذلك فهي من قبيل الأسماء الناقصة المحتاجة الى الصلات.

من المثالين السابقين نستخلص مبدأين لغويين :

أولاً : تمام الإحالة المرجعية تُضعف الحاجة الى التركيب.

ثانياً : نقصان الإحالة المرجعية تقوي الحاجة الى التركيب.

واستناداً الى هذين المبدأين يمكن القول إنه تتوفر في كل لفظ علاقةٌ تناسب عكسي بين خاصيته الإحالية وخاصيته التركيبية. ولذلك فإن الربط بين المفهومين الإحالي والتركيبى ضروري في فهم خصائص المبهمات.

المبهمات :

تتمثل المبهمات في قائمة مغلفة من العلامات هي في أقسام الكلم أضربٌ إسمية ذاتٌ خصائص صوتية واشتقاقية وتركيبية وإحالية تميّزها عن

(12) شرح الفصل ج 4 / 95.

(13) الجني الداني في حروف المعاني ص 186.

سائر الأسماء. وهي أسماء الإشارة والأسماء الموصولة والضمائر والأسماء المضافة من الظروف ومن غير الظروف، والكنايات وأسماء الاستفهام وأسماء الشرط وأسماء الأعداد وأسماء المقادير.

وهي في أغلبها خارجة عن الأصل الاشتقاقي العادي، وهذا لا ينفي إمكان اشتقاقها إذ الاشتقاق في رأينا أوسع من أن ينحصر في أصلين ثلاثي ورباعي. ولا معنى لأن تكون العربية لغة اشتقاقية ومجموعات كثيرة من وحداتها توجد خارج دائرة الاشتقاق. فالاشتقاق أهم خصيصة من خصائصها. وهو قوة توالدية فيها مما يدفع الى الافتراض بأن كلّ الكلمات في العربية مشتقة. ويحسن أن نستدلّ على شرعية هذا الافتراض بالنظر في البنية الاشتقاقية لاسم مبهم، وقد اخترنا (كَمْ) مثالا لذلك لطرافة بنيتها الاشتقاقية من ناحية وقوة الإبهام فيها من ناحية أخرى.

كم اسم مشتق

يذهب الكوفيون في أكثر المسائل المتعلقة بأصل الكلمات الى القول بتركيبها⁽¹⁴⁾ أي باشتقاقها وهو مذهب قائم على الافتراض ولكنه افتراض مقيّد باعتبار أن الكلمة العربية لا تنشأ في رأينا من عدم بصورة مكتملة دفعة واحدة، بل تتولد على مراحل من عناصر لغوية تتناسب وتتركب على هيئة مخصوصة.

ونحن نفترض افتراضهم في اشتقاق (كَمْ)⁽¹⁵⁾ مع زيادة في الشرح والتوضيح. وللاستدلال على اشتقاقها لابدّ من الانطلاق من طريقة العرب في التعبير عن الكمية والمقدار بالسؤال عنهما أو الإخبار بهما. وقد جاء في القرآن من ذلك قوله تعالى :

(14) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف - المسألة 59 ج 2 / 669 وهي تتعلق بـ «ذا» و«الذي»..
والسألة 96 ج 2 / 677 وهي تتعلق بـ «هو» و«هي»..

(15) الإنصاف في مسائل الخلاف ج 1 / 298 - المسألة 40.

علامة على نهاية الكلمة وعدم وصلها بغيرها، لذلك لا يجتمع مع الإضافة، فإذا حضر التنوين غابت الإضافة والعكس بالعكس. وتلاحظ هذه الظاهرة في كثير من الأمثلة :

كُلُّكُمْ صَادِقٌ = كُلُّ صَادِق
جاءَ جَمِيعُنَا = جِئْنَا جَمِيعًا

يقول ابن يعيش = إضافة الاسم الى الاسم إيصاله اليه من غير فصل، وجعلُ الثاني من تمام الأول يتنزل منه منزلة التنوين⁽¹⁷⁾. فالتنوين تعويض للمضاف اليه المحذوف. ولهذا فمن حيث المكونات لا يختلف (كأي شيء) عن (كأين) إلا في وسم الإضافة في الأول، ووسم التنوين في الثاني إلا أن (كأي شيء) تعبير عن المعنى الإنشائي بالركب النحري و(كأين) تعبير عنه بالأداة.

ويبدو أن الاستفهام بـ (كأين) ظلَّ رَمَنَ بعض النصوص القديمة (القرآن - الشعر العربي القديم)⁽¹⁸⁾. فقد غلب الاستعمال عليه الاستفهام بـ (كَمْ) قديما وحديثا. ولعلَّ ذلك يعود الى أن (كَمْ) أقرب في بُنيته الصوتية. الى الأداة من (كأين)، فهي أقل منها أصواتا، وهي ساكنة والأصل في ما زاد على حرف واحد من الأدوات أن يكون ساكنا.

(2) كأي شيء — كَمْ

يمكن على سبيل الافتراض أن نعوض المركب الإضافي (أي شيء) بـ (مآ) الاستفهامية لأدائهما نفس المعنى. يقول ابن هشام : « ما الاستفهامية

(17) شرح المفصل ج 2 / 118.

(18) انظر نماذج من ذلك في مفتى اللبيب ج 1 / 210. وقد رسم التنوين في الآيات القرآنية بتون لأن التنوين لما دخل في التركيب أشبه النون الأصلية. حسب ابن هشام في نفس المرجع ونفس الصفحة.

معناها أي شيء»⁽¹⁹⁾. فقولك : أي شيء تبحث عنه مُساوٍ لقولك : ما تبحث عنه ؟ أو عمّ تبحث ؟

يُمْكِنُ هذا التعويضُ من الحصول على مركب من (كاف) التشبيه، و (ما) الاستفهامية : (كَمَا). فبِمَ نفسَ التحوّل من (كَمَا) الى (كَمْ) ؟ يمكن أن نستند في هذا التفسير الى القياس كما فعل الكوفيون. لقد قاسُوا (كَمَا) في الاستفهام على (لِمَا) وهي أداة يُسأل بها عن سبب وقوع الشيء وتركب من :

حرف الجر (لِ) + (ما) الاستفهامية.

قَصُرَتِ الفتحَةُ الطويلة من (مَا) أَوَّلًا للفرق بين الاستفهام والإخبار «ويجب حذف ألف (ما) الإستفهامية إذا جُرَتْ وإبقاء الفتحَة دليلاً عليها نحو فِيمَ، وَإِلَامَ وَعِلَامَ وَلِمَ [...] وعلة حذف الألف الفرقُ بين الاستفهام والإخبار»⁽²⁰⁾.

ثم حذفت الفتحَة القصيرة تماماً لِمَ ← لِمُ

«وربما تبعت الفتحَةُ الألفَ في الحذف»⁽²¹⁾ فقالوا : «لِمَ فَعَلْتَ كَذَا» ؟ بمعنى «لِمَ فَعَلْتَ كَذَا» ؟

وعلى هذا القياس نفترض تغيّر (كَمَا) تدريجياً الى (كَمْ) أَوَّلًا ثم الى (كَمْ) ثانياً. كَمَا ← كَمْ ← كَمْ. والقياس في هذه الحالة جائز للتماثل في البنية الصرفية النحوية بين (لِمَا - كَمَا). فكلاهما مركب من حرف الجرّ ومن اسم الإستفهام (مَا).

(19) مغني اللبيب ج 1 / 328.

(20) نفس المرجع - نفس الصفحة.

(21) نفس المرجع - نفس الصفحة.

تراوح (كَمْ) بين مقولتين

(كَمْ) كناية أي رمزٌ وعلامة على العدد والعددُ سلسلة غير متناهية من الأرقام، تُحصى بها الموجودات (إنسان - حيوان - جماد) قليلها وكثيرها. فـ (كَمْ) من حيث هذه القيمةُ الإسميةُ من أسماء التسوير الدالة على الكمية نحو قليل وكثير وكل وبعض ... وتتحدد دلالتها في غيرها لا في نفسها، فوظيفتها كوظيفة الحرف. فإذا قلت كَمْ كِتَابًا قرأت ؟ على الاستفهام، عملت (كَمْ) في الاسم بعدها عمل الحرف فيه، وتلقت من الاسم نفسه دلالة التعيين، أي تعيين المعداد المقروء، فبين (كَمْ) وتمييزها تبادل وظيفي، فهي تعمل فيه وهو يعيّنُها.

وقد يكون تراوحُها بين مقولتي الاستفهام والإخبار دليلاً على وجهٍ آخر من إبهامها أو على كثافة الإبهام فيها. فالخبرية معناها الكثرة والإثبات ويَحتمل بها التصديق والتكذيب وتمييزها مفرد أو جمعٌ في حالة جرٍّ. أما الاستفهامية فمعناها إنشائي طلبي وتمييزها لا يكون إلا مفرداً منصوباً على أشهر الآراء. وبين النوعين مسافةٌ إبهام دلاليةٌ بلاغيةٌ نحويةٌ لا يذللها إلا المتكلم في إبلاغه وموقفه من حدث القول، ويكون ذلك بما يلون به كلامه من تنغيم Intonation. فالجملة المصدرة بـ (كَمْ) تصدر غالباً في شكل نحوي واحد والمتكلم يحدّد نوعها خبراً أو إنشاءً⁽²²⁾ ومثاله :

كَمْ صَحْرَاءُ جُبْتُ (؟ !)

لفظ (صحراء) ممنوع من التنوين لا يُعرف هل هو في حالة نصب أم حالة جرٍّ إلا بتدبّر (كَمْ) خبرية أو استفهامية. والتدبّر من عمل المتكلم. فإذا أراد الخبر كان خطأ التنغيم منحدرًا في نهاية جملته وكان لفظُ (صحراء) في محل جرٍّ وإذا أراد الاستفهام كان خطأ التنغيم صاعدًا في آخر الجملة ووقع اللفظُ في محل نصب.

(22) لزمهر الزناد - دروس في البلاغة العربية ص 109.

احتياج المبهم الى المفسر

تتّصف المبهماتُ بنقص صياغي صرفي أي أنه ليس لها تصريحٌ مقولي شبيهٌ بتصريف الأسماء المتمكنة المشتقة اشتقاقاً كاملاً. ولذلك تتحقق فيها ظاهرة العودة الى المفسر لتوضيحها وشرحها وتبيينها. ويتمثل المفسر في المشار اليه بالنسبة الى اسم الإشارة. وفي الاسم المتقدم الذكر في أغلب الضمانر، وفي الجملة الموالية لضمير الشأن بالنسبة الى ضمير الشأن وفي الصلة بالنسبة الى الموصول. وفي المضاف اليه بالنسبة الى الظروف المضافة وفي التمييز بالنسبة الى الكنايات والأعداد.

ويقع المفسر غالباً بعد الاسم المبهم مباشرة وتكون العودة اليه من قبيل العودة الى اللاحق (cataphore). ولا يخرج عن هذا الترتيب التلازمي (المبهم أولاً ثم المفسر) إلا الضمانر. فالضمير يلي مفسره في الغالب وعودته اليه ورائية (anaphore). ولا تتقدمه إلا إذا كان ضمير شأن. وليس اعتباطاً أن يُسمّى الكوفيون ضمير الشأن الضمير المجهول. فهو مجهول لأنه سابق لمفسره.

ولعلّ تقدم المفسر على ضميره سببٌ في اعتبار السيرافي الضمير اسماً غير مبهم، وهو مبهم عند سيبويه والمبرد⁽²³⁾ ومن تلاهما من النحاة. والأخذ برأي السيرافي يقوّد الى اعتبار الضمير في غاية الوضوح والبيان خاصة وأنه يلزم هيئة نحوية واحدة في مختلف سياقاته التركيبية فلا يحتاج الى زيادة تفسير ضروري بل يحتاج الى زيادة توضيح يقتضيه المقام.

وتُفسّر (كَمْ) بالتمييز وهما يقعان في حيّز واحد. وقد يغيب التمييزُ قِبقى محلّه شاغراً لوجوده فعلاً في البنية العميقة للجملة. ومنه في الخبر قول المتنبّي :

(23) انظر الكتاب ج 2 / هامش 77.

القريب المأخذ وللبيان عن الإبهام في ما يرمي اليه الأديب من حجب المعنى عن المتلقي.

وتتصف المبهمات بنقص في نظامها الصياغي الصرفي وبانبناء نظامها النحوي على الاحتياج وبشيوع الدلالة فيها، وتدلل هذه الخصائص على أن نظام المبهمات قائم بنفسه، مواز لنظام إسمي آخر غير مؤسس على الإبهام. ويكون هذان النظامان نظام الاسم الذي يتضمّن خطأ متواصلًا يمرّ من المبهم الى غير المبهم بحثًا عن الفائدة وإعرابًا عن المدلول القريب من التمام.